

لماذا يسعى أردوغان للتقرب من إسرائيل

كما تحافظان على قدر مهم من التنسيق الأمني والعسكري. وتأتي دعوات أردوغان المنادية بتحسين العلاقات مع تل أبيب في وقت تشهد فيه المنطقة تحولات سياسية هامة، لاسيما في علاقة بتطبيع كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب للعلاقات مع إسرائيل، وإمكانية انضمام دول عربية وإسلامية أخرى بركب السلام وهو ما ينتقده أردوغان الذي هدد في وقت سابق بسحب سفيره في الإمارات على خلفية تطبيعها.

ويدرك النظام التركي أن واقعا جديدا بدأ يتشكل في الشرق الأوسط في جملة هذه المستجدات الهامة وأن دول المنطقة سائرة نحو التطبيع، وهو ما يجعله يسارع إلى المبادرة نحو تعزيز علاقات بلاده مع إسرائيل.

ويقول مراقبون إن العزلة الإقليمية التي تعيشها أنقرة منذ فترة دعت أردوغان إلى السعي وراء إعادة فتح القنوات مع إسرائيل مجددا لتطبيع العلاقات وإيجاد مخرج له من المازق الذي يمر به.

أردوغان قال إن بلاده ترغب في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل، لكنه انتقد السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين

وكانت تقارير تحدثت عن أن تركيا فتحت قناة اتصال سرية مع إسرائيل عبر رئيس جهاز مخابراتها، هاكان بيدان، لتعزيز العلاقات مع تل أبيب والتي شابها توترات في السنوات الأخيرة. وأكد مسعود كاسين، مستشار أردوغان للشؤون الخارجية، صحة التقارير، وقال إن العلاقة بين الطرفين على وشك الانفراج، مرجحا أن تستأنف الاتصالات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين في الأشهر الأولى من عام 2021. وتبادلت تركيا وإسرائيل طرد السفراء عام 2018 بسبب اشتباكات قتل على إثرها القوات الإسرائيلية العشرات من الفلسطينيين على الحدود مع قطاع غزة، لكن المبادلات التجارية بين البلدين تواصلت دون انقطاع. وكانت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب قد تدهورت بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة، إثر مقتل 10 مدنيين أتراك على أيدي عناصر من قوة كومانديس إسرائيلية في عام 2010، عندما داهمت الأخيرة أسطولا تركيا للإغاثة الإنسانية متجها إلى قطاع غزة.

أنقرة - ناقض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الجمعة، نفسه من خلال إعرابه عن رغبته في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل وذلك بالرغم من مواقفه السابقة إزاء التطبيع، رغم أن بلاده فتحت منذ عشرات السنين قنوات تواصل مع تل أبيب.

وأكد أردوغان، الجمعة، أن بلاده ترغب في إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل، لكنه انتقد في نفس الوقت السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ووصفها بأنها "غير مقبولة" و"خطأ أحمر" بالنسبة إلى أنقرة.

وتابع بالقول "السياسة تجاه فلسطين خط أحمر بالنسبة إلينا. من المستحيل أن نقبل السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين". وقال أردوغان إن تركيا لديها مشاكل "مع شخصيات على أعلى مستوى" في إسرائيل، وإن هذه العلاقات من الممكن أن تكون "مختلفة تماما" لو لم تكن تلك القضايا موجودة، مضيفا أن المحادثات على المستوى الاستخباراتي مستمرة بين الجانبين و"يجب توطينها".

وتثير هذه الدعوة إلى توطين العلاقات الاستخباراتية بين تل أبيب وأنقرة تساؤلات بشأن تفاصيل ذلك، حيث يرجح مراقبون أن يتجه أردوغان نحو عقد صفقة مع الإسرائيليين و"التضحية" بحليفته حركة حماس الفلسطينية.

وذكر موقع "إسرائيل 24" أن الحكومة الإسرائيلية ستشير ذلك مع نظيرتها التركية ما زاد من التكهات بشأن إمكانية أن يبرم أردوغان صفقة مع تل أبيب ويضحي بحلفائه من حماس حفاظا على مصلحة بلاده التي تقيم علاقات اقتصادية مميزة مع إسرائيل.

ويذكر أردوغان حساسية الموضوع الفلسطيني الذي راهن عليه على مدى سنوات فسعى إلى موازنة تصريحاته بالحديث عن "خط أحمر" وثوابت بشأن فلسطين، لكنه في المقابل حافظ على التنسيق الأمني والعسكري الذي تضمنته اتفاقيات التسوية مع إسرائيل ما يكسبها عن ازواجية خطابها للحفاظ على مصالح بلاده وتعبئة الشارع العربي والإسلامي من أجل تأييد التبعية لتركيا مع تزايد أطماع الأخيرة.

ولم تخل تصريحات أردوغان في كل مرة من هجوم حاد على إسرائيل، بيد أنه لم يترقب إلى درجة الفعل، بل ظل جيبس الشعارات، حيث تحافظ أنقرة وتل أبيب على علاقات اقتصادية قوية،

الرئيس اليمني يفوت فرصة جديدة بأداء الوزراء القسم في الرياض عوض عدن

لجنة من التحالف تعمل على تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الرياض



تساؤلات كثيرة تنتظر أجوبة

كما أكد الرئيس عبدربه في أول اجتماع يرأسه للحكومة قبل مباشرتها أعمالها في عدن، على أن هذه الحكومة "معنية بمتابعة ما تبقى من استحقاقات اتفاق الرياض وخاصة في الجانب العسكري والأمني بما في ذلك استكمال الإسهامات وجمع السلاح وتوحيد كافة التشكيلات العسكرية والأمنية تحت وزارتي الدفاع والداخلية".

وفي تعليق على أداء الحكومة اليمنية الجديدة للقسم، قال الوكيل المساعد لوزارة الإعلام أسامة الشرمي، في تصريح لـ "العرب"، "اليوم نعيش أول أيام حكومة الكفاءات المنبثقة عن اتفاق الرياض، يأمل المواطنون منها العمل على بناء مؤسسات الدولة وتطبيع الأوضاع في المحافظات المحررة".

وأضاف "بالإضافة إلى بناء المؤسسات وخلق حالة استقرار، فإن الحكومة مطالبة بأن تقترب من احتياجات المواطنين ودعم طموحات اليمنيين بالبحر من ملبشيا الحواري الإيرانية، كما أن توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة مقلت أجندة عمل واضحة وتأسيسية للمرحلة القادمة، وكان أبرز ما يلفت انتباه الوزراء في التوجيه الرئاسي، أنه لا للمزيد من الانقسام، لا للفساد والتشديد على سيادة القانون وأن لا أحد فوق المحاسبة إذا أساء في أداءه وظلفته، وأن القضية المحورية هي محاربة الانقلاب الحوثي".

بدون أي رقابة، والفساد المستشري في قطاعات مثل الاتصالات والنفط والمؤسسة العسكرية، إضافة إلى استمرار عمل بعض الأطراف على إذكاء الخلافات بين المكونات التي تشكلت منها الحكومة.

وفي كلمة له أمام الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض، قال الرئيس عبدربه إن "أهم أولويات الحكومة الجديدة في المقام الأول، مواجهة التحديات الاقتصادية ووقف تدهور الاقتصاد ودعم العملة الوطنية وبناء وتعزيز إيرادات الدولة ومؤسساتها المختلفة".

وحدث الرئيس عبدربه الحكومة على التحرك كقريب واحد وضمن برنامج واحد وهدف واحد، يمثل طموحات الشعب ويؤسس مرحلة جديدة تلغي كل آثار الماضي، مشددا على أن الحكومة الجديدة أمامها "فرصة كبيرة تستحق نفوسا كبيرة وهمة عالية متجاوزة للصغائر ومتعالية عن المناقعات".

وطالب الرئيس عبدربه الحكومة بالحفاظ على مظاهر الدولة، وسمعتها وهيبتها ورمزيتها، مخاطبا الوزراء "لا أريد أن أسمع أن وزيرا في هذه المرحلة يصدر تصريحات يضر بسمة الدولة". وأضاف "نريد عدن عاصمة للجميع، نريد مؤسسات تبني، نريد اقتصادا يتعافى، نريد أمنا يستتب، نريد مواجهة للانقلاب، ونريد خدمات للناس، وهذا باختصار ما نتوقعكم".

إلى عدن، في ظل إصرار المجلس الانتقالي على عودة اللواء بقوامه الذي كان قائما قبل مواجهات أغسطس التي شهدتها العاصمة اليمنية المؤقتة، وأن لا يشمل ذلك القوات التابعة للأخوان التي تمت إضافتها للواء عقب أحداث أغسطس 2019 وشاركت بعد ذلك في المواجهات التي استمرت لقرابة عام في محافظة أبين.

وفقا لمصادر "العرب"، من المفترض أن تغادر الحكومة إلى عدن التي شهدت انتشارا أمنيا مكثفا من قبل قوات الحزام الأمني لتأمين المدينة وإنهاء كافة المظاهر المسلحة خلال اليومين القادمين بعد استكمال ترتيبات إعادة انتشار القوات الأمنية، التي ستتولى وفقا لاتفاق الرياض تأمين المدينة وحفظ الأمن فيها، وتأمين حركة المسؤولين الحكوميين.

وتنتظر حكومة المحاصصة الحزبية الجديدة جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والخدمية، مع بروز مخاوف من انتقال عدوى الصراع السياسي بين المكونات اليمنية في معسكر الشرعية إلى داخل مجلس الوزراء.

ويشير محمد سعيد الشرعي إلى أن أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة هي هيمنة بعض مراكز القوة التي تكونت في المرحلة السابقة على القرارات في بعض الوزارات السيادية، واستمرارها في الاستحواذ على الإيرادات الحكومية، وتحويلها إلى بنوك خارجية

أثار أداء الوزراء اليمنيين في الحكومة الجديدة برئاسة معين عبد الملك لليمن الدستورية في العاصمة السعودية الرياض عوض العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، استغراب العديد من الأوساط السياسية التي رأت أن هذه الخطوة أضاعت فرصة إثبات هذه الحكومة لحضورها في المناطق المحررة.

عدن - أدت الحكومة اليمنية الجديدة المنبثقة عن اتفاق الرياض برئاسة معين عبد الملك، السبت، اليمن الدستورية أمام الرئيس عبدربه منصور هادي في مقر إقامته في العاصمة السعودية الرياض. واستغرقت مصادر سياسية يمنية تفويت الرئاسة اليمنية لفرصة إثبات حضورها في المناطق المحررة، من خلال إقامة مراسم أداء اليمن الدستورية في قصر "معاشيق" بـ عدن، كما ينص "اتفاق الرياض" غير أن مصادر أخرى أكدت لـ "العرب" أن عودة الرئيس عبدربه تعفرت في هذه الفترة، بسبب الخلافات التي ما زالت قائمة حول طبيعة قوات "الحماية الرئاسية" التي ستتعود بموجب الاتفاق بين "الشرعية" والمجلس الانتقالي، إلى عدن لتولي تأمين القصر الرئاسي والمقرات الحكومية.



أسامة الشرمي

على الحكومة العمل على تحرير المواطنين من الحوثيين

وقالت المصادر إن مرشح التنظيم الوجودي الناصري في الحكومة، وزير الإدارة المحلية معين، حسين الأغبري، امتنع عن أداء اليمن أمام الرئيس عبدربه، مشترطا أن تتم المراسم في العاصمة المؤقتة عدن، فيما قال الصحافي محمد سعيد الشرعي لـ "العرب"، إن ممثل التنظيم رفض أداء اليمن الدستورية في الرياض، احتجاجا على إعلان قرار تشكيل الحكومة دون دمج وزارة مخرجات الحوار الوطني بوزارة الإدارة المحلية، وهو ما دفع التنظيم إلى التلويح بالانسحاب من

الحوار، إذا لم يُنفذ قرار الدمج. وأشارت المصادر إلى أن لجنة من التحالف العربي تعمل على تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الرياض التي تشمل عودة قوات اللواء الأول حماية رئاسية

قوى معارضة في مصر تخرج على استحياء من عزوفها السياسي

أحزاب مناوئة للحكومة تقوي شوكتها محتمية بتمسك واشنطن بالتعددية والحريات

ولفت فريد زهران رئيس الحزب المصري الديمقراطي، لـ "العرب"، إلى أن "فتح المجال العام أمام المعارضة ينطلق من إفراج الحكومة عن قيادات حزبية قابعة في السجون، لأن الناس تخشى مغبة العمل السياسي، وطالما استمرت المخاوف، ستظل الأزمة قائمة، رغم وجود إشارات رسمية إلى أن هناك تغيرات إيجابية قريبا".



فريد زهران

فتح المجال أمام المعارضة يبدأ بالإفراج عن قيادات حزبية

ومحمد سامي مصر لديها عقول سياسية تجعلها خالية من المعارضة السرية

وبعض القوى الحزبية ليست على قناعة تامة بأن هذا الاتجاه كاف للتنبؤ بفتح كوة كبيرة، لكنها بداية على الطريق الصحيح، فأغلب الأحزاب في حاجة لتجديد الدماء من خلال كوادر لديها الحماس والجرأة والمغامرة على خوض معارك ضد الحكومة، بدلا من قيادات شاخت في مواقعها، واعتادت التماهي مع السلطة لتسيير مصالحها.

وتوجي مشاركة قيادات بارزة في العمل الحزبي، بعد إخفاقها في دخول البرلمان، أنهم أصبحوا على قناعة بصعوبة استهدافهم وهم يحملون صفة حزبية رسمية، أو تطالهم اتهامات بالخيانة والعمالة كما حدث مع بعض الشخصيات التي قامت بالدور نفسه بشكل فردي، مثل النشطاء والسياسيين الذي مارسوا المعارضة بعيدا عن الغطاء الحزبي المحض بقوة الدستور.

وقد نالت بعض أجهزة الأمن من بعض الرموز الحزبية في الماضي القريب، لكن الحكومة تترك الآن صعوبة تكرار المشهد في ظل متغيرات متسارعة. وأعلن رئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي، لأول مرة قبل أيام، عن توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسي له بضرورة التحول إلى دولة ديمقراطية مدينة حديثة، وهو التصريح الذي حمل بين ثناياه بداية إقرار بضرورة الانفتاح في المجال العام.

ويقول متابعون، إن وصول برلمانيين ومعارضين من الشباب ليكونوا ضمن القيادات في قوى حزبية ربما تكون مقدمة لإصلاحات قريبة في المشهد العام، لأن الكوادر الشبابية كانت محط ملاحظات وانتقادات من بعض وسائل الإعلام الحكومية، وهو ما تراجع مؤخرا، بل تعزز الحكومة الإفراج عن مزيد من المعتقلين لأسباب سياسية.

ويعيد هذا الاتجاه تشكيل المشهد في مصر، لأن الأحزاب التي يتجاوز عددها المئة حزب لم تكن لها أصداء أو تأثيرات، واعتادت الصمت والخوف، بينما انخرط آخرون في دعم سياسات الحكومة لتجنب الاستهداف، وصارت الأحزاب فاقدة للمصداقية.

وتترك بعض الأحزاب أن الحكومة لن تتغافل عن التغييرات الدولية المنتظرة في ملف الديمقراطية، ما يدفعها للتعاطي بمرور مع المعارضة، في ظل تقارير غربية متلاحقة تنتقد ملف الحريات وحقوق الإنسان في مصر.

وأكد محمد سامي رئيس حزب الكرامة المنتهية ولايته، وعضو الهيئة العليا حاليا، أن "الحكومة مطالبة بتغيير أسلوب دفاعها السياسي عن نفسها أمام الضغوط الخارجية فيما يخص ملف الحريات الشخصية والسياسية والحزبية".

وأضاف لـ "العرب"، أن "مصر لديها من الزخم والكوادر والعقول السياسية ما يكفي لتكون دولة متحررة وخالية من العنف والمعارضة السرية، لكنها بحاجة لقرارات جريئة تسمح لها بالظهور على الساحة وممارسة عملها دون قيود"، لافتا إلى أن "المكابر" والشعور بأن كل ما تفعله الحكومة هو الصحيح مؤشّر خطر وسوف يحمل تداعيات سلبية على الدولة.

الإقصاء من مجلس النواب، والانتقال من الحياة الفردية لأخرى أوسع في التأثير وتحقيق رغبات الناس.

خسر الطنطاوي والحرييري في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لكن هناك توقعات بأن بعض أحزاب المعارضة سوف تتجه لتوسيع دائرة استقطاب مناوئين للحكومة، مستفيدين من حاجة القاهرة لتوسيع رسائل للخارج توجي بانها منفتحة سياسيا.



نحو مزيد من الانفتاح السياسي

أحمد حافظ

القاهرة - استثمرت بعض الأحزاب السياسية في مصر نجاح الرئيس الأمريكي جو بايدن في الانتخابات، وبدأت تمارس نشاطا تدريجيا، حيث تترك أن القاهرة مضطرة لفتح نوافذ في الفضاء العام، لذلك تستعد قوى حزبية لتقوية شوكتها والاستعانة بشخصيات قيادية ضمن قوام حزبي مترهل، بحكم الشعبية النسبية التي يتمتعون بها في الشارع.

وجرى اختيار البرلماني الشاب أحمد الطنطاوي، الجمعة، رئيسا لحزب الكرامة الناصري، والمعروف بأنه من أبرز معارضي الحكومة، واعتاد التفتيش وراء قراراتها، ودخل في صدامات معها طول خمس سنوات مضت، كان فيها عضو بائتلاف "25 - 30" المعارض تحت قبة البرلمان. واستعان حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بالنائب السابق هيثم الحرييري، زميل الطنطاوي في الائتلاف البرلماني المعارض، ليكون عضوا فاعلا وذا تأثير في هياكل الحزب، وله دور في رسم الخارطة التي يسير عليها الحزب الفترة المقبلة.

يحمل توقيع هذه النوعية من التغييرات التي جرت في حزبين حتى الآن دلالة على وجود نية لدى قوى